بيان
وفد دولـــة قطـــر
يلقيـــه

السيد/ خالد محمد السهل
عضو وفد دولة قطر
الى
الدورة (٧٤) للجمعية العامة للأمم المتحدة
أمـــام
اللجنة السادسة
حـــول
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

١٠-١١ اكتوبر ٢٠١٩

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

يود وفد بلادي ان يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره القيم والشامل المعنون "سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"، ويعبر لكم عن التقدير لحسن إدارة اعمال لجنتنا.

السيد الرئيس،

يُمثل الالتزام بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أحد التحديات الرئيسية نحو تحقيق الركائز الثلاث للأمم المتحدة وهي السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، والتي تُشكل الأساس لإقامة المجتمعات المتماسكة القادرة على إدماج كافة مكوناتها وكفالة العدالة وسيادة القانون. كما يُشكل احترام أحكام القانون الدولي ركيزة أساسية لإقامة نظام دولي مستقر قائم على القواعد تُكفل فيه سيادة الدول واستقلالها وتحقيق المساواة والاحترام المتبادل وبما يحفظ السلم والأمن الدوليين. وعليه، فإن إقامة نظام دولي قائم على القواعد يشكل شرطاً أساسياً لتحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية والتقدم الاجتماعي.

لقد حقّق المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة نتائج هامة نحو تعزيز سيادة القانون، غير أن التحديات لا تزال قائمة ولا سيما فيما يتعلق باحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن احترام القواعد القانونية الدولية والامتثال للالتزامات القانونية الدولية هما أساس العلاقات الدولية القائمة على سيادة القانون، وهو ما يوجب علينا كدول أعضاء الامتثال للقانون الدولي وسائر المواثيق الدولية المُنظِّمة للعلاقات الدولية، وتعزيز الآليات السلمية لتسوية المنازعات، بما في ذلك القرارات والأحكام الصادرة عن المحاكم والهيئات القضائية الدولية.

لم يعد هناك شك بأن سيادة القانون هي أفضل ضمان للحرية والكرامة والازدهار للمجتمعات والدول على حد سواء، وهو شرط أساسي لنجاح التعاون الدولي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية والثنائية.

ومن هنا، وتحقيقاً لمقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، فإن إعمال سيادة القانون على الصعيد الدولي يوجب خضوع العلاقات بين الدول لهذا

المبـدأ واحتـرام اسـس المسـاواة والاحتـرام المتبـادل والتعـاون الـدولي، وأن ينسـجم سـلوك الدولـة مـع أحكـام القـانون الـدولي، بكـل مـا يتضـمنه ذلـك مـن التزامـات، الأمـر الـذي يتطلـب وجـود آليـات للمتابعـة والمسـاءلة ازاء تنفيـذ الـدول لالتزاماتهـا الوطنية والدولية في هذا المجال.

السيد الرئيس،

في إطار جهود دولة قطر لتعزيز وتوطيد سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، فإنها تُعيد التأكيد على الأهمية الخاصة لتحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والذي يُشدِّد على توفير إمكانية اللجوء إلى العدالة للجميع على الصعيدين الوطني والدولي، وكفالة تطبيق الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وإقامة المؤسسات الشفافة والفعالة والخاضعة للمساءلة. وفي هذا الخصوص، فقد نهضت بلادي بدور ريادي، وبالتعاون مع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة، في إنشاء التحالف العالمي للإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق الهدف السادس عشر، الذي يصبو إلى تعزيز مجتمعات شاملة للجميع تنعم بالسلام والعدل وسيادة القانون.

السيد الرئيس،

في إطار التزام بلادي بالتعاون الدولي، حرصت على المساهمة الفاعلة في تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق الامن والسلم الدوليين، من خلال مساهمتها في التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية والدولية، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبالتنسيق مع الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

وبالنظر للنتائج الإيجابية الناجمة عن الالتزام بسيادة القانون على المستوى الإقليمي، وأهمية زيادة الوعي بهذا المبدأ في منطقتنا، أنشأت دولة قطر في عام ٢٠١٢ مركز الدوحة لسيادة القانون ومكافحة الفساد، الذي ينهض بمهامه وفق الولاية التي أقرتها الأمم المتحدة، حيث يقوم المركز بجهود كبيرة للترويج لاحترام سيادة القانون، وتنظيم اجتماعات وندوات وورش عمل تدريبية يُشارك فيها مختصون من مختلف دول المنطقة، وبما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من المركز وفي مقدمتها

تعزيز سيادة القانون. وفي ضوء نجاح المركز في أداء مهامه، أصبح لديه فروع في جنيف وداكار بالسنغال.

ونظراً لما يشكله الفساد من انتهاك صارخ لمبدأ سيادة القانون، وكونه آفة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية تعيق التنمية والتقدم والتطور، وبهدف تعزيز الجهود الدولية لمكافحة هذه الآفة، تم في عام ٢٠١٦ إنشاء جائزة عالمية لمحاربة الفساد باسم "جائزة الشيخ تميم بن حمد ال ثاني امير دولة قطر للتميز في مكافحة الفساد"، وتُقدَّم هذه الجائزة سنويًا للأفراد والمؤسسات الذين يُساهمون في الحملة العالمية لمكافحة الفساد في اليوم العالمي لمكافحة الفساد، الذي يوافق التاسع من ديسمبر.

السيد الرئيس،

يجدد وفد بلادي موقفه بأن احترام وإعمال سيادة القانون، يعني احترام وتنفيذ إرادة المجتمع الدولي، مما يستلزم اتخاذ تدابير واضحة وشفافة لمساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ومعاقبة مرتكبي الجرائم الدولية. وفي هذا الخصوص، يُعرب وفد بلادي عن تقديره للخطوات الإضافية التي اتخذها الأمين العام نحو دعم الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية.

ختاماً، تجدد دولة قطر التزامها بمواصلة العمل مع المجموعة الدولية لتنفيذ التعهدات الدولية، وبما يساهم في تكريس سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي.

وشكراً،